



استطلاعات الرأي حول اتجاهات الثقة لدى التونسي



قراءة أولية نتائج استطلاع الرأي
منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية
الموجة الاولى

تاريخ الاجاز	05 الى 12 أبريل 2011
العينة	تمثيلية لكل شرائح السكان المؤهلين للتصويت
العدد الجملي	2750
البيانات المعتمدة	2400
التغطية الجغرافية	كل جهات البلاد (7 جهات)
الجهة المنجزة	منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية
المشروع	بارومتر العربي للديمقراطية

أوضاع اقتصادية اقليمية و محلية صعبة لم تستطع ان تغذي الأمل في الشغل فيما يبدو .

الثقة في عودة الاستقرار الأمني و الاجتماعي :
رغم الانفلات الأمني الذي ظهر مباشرة بعد الثورة فان مشاعر الخوف التي انتابت التونسيين لم تكن الا ظرفية حيث بدا مناخ من الثقة يعم تدريجيا، وقد يكون التحسن الأمني الواضح و العودة التدريجية لرجال الأمن و بعض العمليات الناجحة في إلقاء القبض على شبكات و عصابات من المجرمين و الذين تم بث لقطات عدة منها في وسائل الإعلام و خصوصا القناة الوطنية ٦ والتي أصبح إلقاء القبض على هذه المجموعات جزءا من النشرات الإخبارية، من العوامل التي لعبت، فيما يبدو دورا كبيرا في تحسين الثقة . كما قد يكون للسياسة الإعلامية التي توختها وزارة الداخلية دورا حاسما خصوصا و انه قد سجل طلب كبير على المادة الإعلامية الخاصة بهذا الملف.

الثقة السياسية في الوزير الأول: حظي الوزير الأول الباجي قائد السبسي بنسبة محترمة من الثقة ≈ 66 بالمائة و هي نسبة مرتفعة بالنسبة لوزير أول لم يمضي على تعيينه سوى مدة قصيرة. وتشير المعطيات بأن المستويات المرتفعة للثقة تتقاطع مع متغيرات النوع (نسبة ثقة أكبر لدى النساء من الرجال) والمستوى التعليمي (نسبة ثقة أقل لدى ذوي مستوى التعليم العالي وأرفع لدى المستويات الأخرى) والجهوية (مستوى ثقة أكبر في المدن الكبرى الساحلية والشمال والشمال الغربي وأقل في الوسط الغربي). ومما هو واضح هو أن من بين عوامل ارتفاع مؤشر الثقة هو قدرة الرجل على التواصل الخطابي مع الرأي العام وثقته الذاتية في مواقفه وقراراتها اعتبارا وان فك اعتصام القصبه ≈ 22 قد كان مؤشر ثقة بالغ الدلالة .

شمل الاستطلاع عينة تقارب 2400 مواطنة ومواطن موزعين على كامل تراب الجمهورية وشارك في انجازه فريق من الباحثين عمل عليه خلال الفترة الفاصلة بين 11 و 19 أفريل في اطار تغطية الموجة الأولى لباروميتر الثقة في الحياة العامة داخل المجتمع التونسي.

الثقة في تحديد المصير في المستقبل: هناك مستوى ضعيف من الثقة الكلية في تحديد مصير المستقبل يترافق مع تقييم متوسط يشوبه الحذر ونسبة من انعدام الثقة حيث عبر $32,2\%$ عن تفتهم التامة في المستقبل مقابل $40,5\%$ من الذين أعطوا تقييما متوسطا و $25,5\%$ تقييما سلبيا . وفيما يتعلق بمتغير النوع فانه تبدو المرأة أقل تفاؤلا بشكل عام من الرجل وهو ما يفسر بانعدام الأمن النفسي للمرأة خلال الأشهر الأخيرة نتيجة الخشية من العنف في الأماكن العامة، الأمر الذي لا ينطبق على مستوى تفائلها بالنسبة للأحزاب أو الحكومة أو المؤسسات الأخرى كما يتضح من الأسئلة الموالية للاستطلاع.

الثقة في تضاعف فرص العمل و التشغيل و المستقبل: خلافا للتوقعات، كانت نسبة الثقة هنا متوسطة اذ بلغت قرابة 42% اما نسبة بعبارة متوسط فقد جاءت مرتفعة بنسبة 33% في حين كانت نسبة عدم الثقة في حدود $24,2\%$ و اذا جمعناهما معا فان النسبة تبلغ قرابة 57% بالمائة. ان الخسائر البليغة التي لحقت بمؤسسات الإنتاج العمومية و الخاصة و غلق البعض منها و تسريح البعض الآخر في ظل

الثقة في الاحزاب السياسية: تبدو الثقة في الاحزاب السياسية متوسطة عموما (٥٠/٤٧) و ذلك لأسباب عدة لعل أهمها حداثة التعدد الحزبي الحقيقي و الحضور الإعلامي المكثف للوجوه الحزبية التي ابدت نوعا من التشنج الاعلامي و لم تستطع ان تطمئن الناس. فالثقافة السياسية بالنسبة لأوساط عديدة من التونسيين مازالت أسيرة لقيم الأحادية السياسية وهي في مرحلة اكتشاف تتسم بسيطرة المحاذير. أما افتقاد الثقة فهو لم يبلغ سوى ٢٥ بالمائة.مقابل نسبة ٢٧ من الردود ذات المنحى المتوسط.

الثقة في مصداقية الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي : عرفت الساحة السياسية قبل تشكيل الهيئة تجاذبات سياسية حادة في ظل عدم استقرار حكومي و سقف احتجاجي عال يذهب إلى نزع الشرعية عن أي هيئة حكومية او غيرها باستثناء الشرعية الثورية و ما ينشا عنها و رغم الولادة العسيرة للهيئة و رغم بعض التحفظات عليها و خصوصا من حيث التركيبة و الصلاحيات و الصبغة فإنها حظيت بـ ٥٤ ٪ من الثقة و هي نسبة تعد نسبيا مرتفعة في حين لازم ٢٣ ٪ الحذر و لم يعبر عن عدم الثقة فيها سوى ٤ ٪، و كما يبدو فان الثقة الممنوحة للهيئة صادرة عن أسباب سياقية عامة تعود الى تحسن المناخ الأمني و الاستقرار الحكومي من جهة اولى أما من جهة ثانية فان تجنبها الصدام مع الحكومة في اكثر من مناسبة و لعل أهمها تعيين وزير الداخلية و الاتفاق حول موعد الانتخابات المجلس التأسيسي كانت من العوامل التي غذت رصيد الثقة في الهيئة حيث برهنت على قدر من المسؤولية و الرصانة .

الثقة في تغير الخطاب الإعلامي للإذاعة و التلفزة التونسية: مازالت مؤسستي الإذاعة و

التلفزة التونسييتين تعانيان من أزمة الثقة و هذا ناجم فيما يبدو عن ارث سلبي مازال يلقي بضلاله على العلاقة بينهما و بين المواطن. فمن بين ما يقارب ١٢٥٥ مستجوب لم يحصد الجهاز الاعلامي الرسمي أكثر من ١٧.٧ ٪ من نصيب الثقة . وعلى الرغم من المجهود الواضح لتحسين الأداء الاعلامي لتلك الأجهزة في الأونة الأخيرة الا أن كسب معركة المصداقية سيتطلب على الأرجح جهدا اضافيا خلال الفترات القادمة.

الثقة في الاتحاد العام التونسي للشغل : لعب الاتحاد العام التونسي للشغل أدوارا حاسمة خلال الثورة او بعدها و قد اثارت تلك الادوار ذاتها و المواقف التي اتخذها سواء من الحكومة الاولى او الثانية او دعم مجلس حماية الثورة او تأييده لبعض التحركات الاحتجاجية في ظرف حساس موجة من ردود الأفعال تراوحت بين التأييد او الرفض بل ذهب البعض الى التلويح بضرورة إخضاع الاتحاد الى مبدأ المحاسبة. كل هذا الجدل و الارتباك الذي طبع أداء الاتحاد لوظائفه الأساسية المتعلقة بتأطير الاحتجاجات و التفاوض الاجتماعي حدد في رأينا نسبة الثقة المتوسطة التي يحضى بها و هي في حدود ٤٦ ٪ و ذلك على خلاف ما كان متوقعا.

الثقة في الجمعيات : رغم ما يتبادر للوهلة الأولى من تشوه لصورة الجمعيات خصوصا اذا ما استحضرننا التوظيف الذي عمد اليه النظام السابق لها حتى ارتبط اسم البعض منها بلمفات الفساد المالي و السياسي، فان نسبة الثقة فيها كانت فوق المتوسط اذ بلغت ٥٦،٦ بالمائة اما مستويات الردود المتوسطة فقد بلغت ٤٢،٢ وهو الأمر الذي يدعو الى القول بأن ما قامت به بعض الجمعيات ايام الثورة او بعدها و خصوصا ذات الطابع الحقوقي كالرابطة و جمعية الدفاع عن المساجين السياسيين و حرية و إنصاف و غيرها

ممن لا يتسع ذكره هنا له دور حاسم في تعديل الصورة النمطية لدور الجمعيات بالنسبة للمستقبل .

الثقة في الأداء الأمني و في الجيش الوطني :
حاز الجيش التونسي خلال الثورة على شعبية مرتفعة (٥/٥٨٦,٧). ان الحياد الايجابي الذي ابداه اعوانه بل التعاطف كما حدث في مواقع عديدة في مناخ اتسم بفراغ امني ذكرناه هي سياقات ذات دلالة . ان الثقة العالية التي حاز عليها الجيش التونسي هي مزيج من خوف و طلب انقاذ و إعجاب بهذا الدور . ولا شك بان حضور الجنرال رشيد عمار في سابقة هي الأولى من نوعها و مخاطبته لجماهير القصبة كان له الأثر الحاسم في حيازة الثقة المرتفعة تلك. يحتاج الناس على المستوى النفسي إبان الكوارث و الأزمات الحادة الى من يطمئنهم و ذلك ما يعتقد غالبية الناس و ربما تفتن الجيش الى هذه الحاجة. في نفس الوقت بدى الانفلات الأمني الذي شهدته البلاد إبان الثورة و حتى بعدها كعامل مؤثر في الحكم على الأداء الأمني على الرغم من الخسائر التي تعرضت لها الاجهزة الأمنية (حرس وشرطة وقوات خاصة) في الوسائل والأرواح. (٣٥,٦) ٥٠ من الثقة و ٤٦,٨ ٥٠ من التقييم المتوسط و ٢٢ ٥٠ من التقييم السلبي.

الثقة في الادارات العامة و الخدمات العمومية:
ان الشلل الذي أصاب الادارة العمومية المركزية و المحلية منها على وجه الخصوص الناجم عن اتلاف بعض الممتلكات او حرق المحلات او التسيب الاداري و حركة الاحتجاجات القصوى الفوضوية أحيانا و الاعتصامات الى جانب ملفات الفساد الإداري الذي كشف عنه الإعلام و القضاء كلها عوامل أدت الى نسبة متردية من الثقة حيث بلغت النسبة ٢٦,٣ بالمائة في حين ان نسبة من ابدى تحفظاته كانت ٣٦,٤ بالمائة اما نسبة عدم الثقة فكانت في حدود ٣٦,٦ بالمائة.

الثقة في سلطة الولاية و المعتمدين الجدد : تبدو نسبة الثقة فيهم متدنية و هذا لا يعود الى اختبار قدراتهم و لا الى تقييم خصالهم الذاتية وإنما على الأرجح إلى صورة الوالي و المعتمد التي لم يكن من اليسير إعادة تأهيلها في مخيال الناس كما أن الشبهات التي حفت بتعيين البعض منهم على خلفية انتمائهم للحزب الحاكم المنحل ساهمت في تغذية مجالات الريبة و التحفظ بل و عدم الثقة. على انه وبشكل عام يمكن القول بأن التونسي يفضل الانتظار قبل أن يحكم وهو معنى رفض ٥٠/٥٣٣,٧ من المستجوبين الإجابة اعتبارا وأن معظم سلك المعتمدين والولاية هم جدد ولا معرفة لهم بهم تعظم حق تقييم ادائهم.